

التوجهات المقاولاتية والقطاع السياحي في الجزائر

Business trends and tourism sector in Algeria

أ. صديقي وحيدة¹، أ. حشروف فاطمة الزهراء²¹ عضو بمخبر إدارة المؤسسات سيدي بلعباس، seddiki_wahida@yahoo.fr² عضو بمخبر إدارة التسويق والابتكار سيدي بلعباس، Fatimacommerce1@hotmail.fr

النشر: 01/ 12/ 2016

الاستلام: 02/ 11/ 2016

الملخص:

سعت الجزائر جاهدة إلى غرس ثقافة المقاوله من خلال تشجيع ودعم المقاولين وتقديم العديد من المزايا والمحفزات. بغية تنويع النسيج الاقتصادي والنهوض بمختلف القطاعات، كالقطاع الفلاحي، الصناعي، قطاع الخدمات وكذا القطاع السياحي، والذي أولته الجزائر أهمية كبيرة من خلال جملة من الإجراءات والتدابير المتخذة لترقيته إلى المستوى المطلوب. لكن ما يلاحظ على أرض الواقع ضعف التوجهات المقاولاتية نحو هذا القطاع على الرغم من كل التحفيزات والمزايا الممنوحة.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، السياحة في الجزائر، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، SDAT2025.

Résumé :

L'Algérie a cherché à inculquer la culture entrepreneuriale, en encourageant et en soutenant les entrepreneurs et fournir de nombreux avantages et incitations. Afin de diversifier le tissu économique et l'avancement de divers secteurs, tels que l'agriculture, le secteur industriel, le secteur des services ainsi que le secteur du tourisme, ce dernier a eu une grande importance au différentes stratégies de développement prise par l'Algérie, à travers une série d'actions et de mesures prises pour être promu au niveau souhaité.

Mais ce qui est observé sur le terrain, la faiblesse des attitudes entrepreneuriales vers le secteur du tourisme en dépit de tous les avantages et les incitations accordées.

Mots clés: Entrepreneuriat, Tourisme en Algérie, les PME, SDAT2025.

مقدمة:

شهد الاقتصاد الجزائري وضعية حرجية نهاية الثمانينيات ترجمت بعجز المؤسسات العمومية عن تحقيق التنمية الاقتصادية وما صاحبها من انعكاسات سلبية لبرنامج التعديل الهيكلي الذي خضعت له هذه الأخيرة ،ما استدعى ضرورة إعادة النظر في السياسات الاقتصادية المتبناة وانتهاج استراتيجيات جديدة تركز على مبدأ التنويع الاقتصادي وعدم الاعتماد على قطاع المحروقات وفقط . فقامت على إثرها بفتح المجال أمام المبادرات الخاصة والمشروعات الذاتية القادرة على تكوين نسيج من المؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة منها، وتشجيع روح المقاولاتية القائمة على مبدأ المنافسة الحرة والكفيلة بتخفيض التبعية لقطاع المحروقات وتنويع النسيج الاقتصادي، سواء من خلال إنشاء مؤسسة جديدة أو تطوير وتنمية مؤسسة حالية، وتم ذلك من خلال سن جملة من القوانين التي تنظم وتحكم كل هذا، وكذا خلق مجموعة من الهيئات والمؤسسات الداعمة والمساندة لتجسيد وبلورة هذه المساعي وتوجيهها لتفعيل جميع القطاعات بما في ذلك القطاع السياحي، نظرا لما يكتسبه هذا الأخير من أهمية بالغة في زيادة الدخل الوطني، وتحسين ميزان المدفوعات، ومصدراً للعملة الصعبة، وإتاحة فرص التشغيل للأيدي العاملة، وهدفاً لتحقيق برامج التنمية الاقتصادية.

خاصة وإن الجزائر تزخر بجملة من الإمكانيات السياحية التي تؤهلها لأن تكون أحد الأقطاب السياحية الفاعلة على المستوى الدولي، والتي لم تستغل حقيقة كما يجب.

وعليه سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على الجهود التي قامت بها الجزائر لتشجيع الفكر المقاولاتي وتوجيهه وفق ما يخدم متطلبات الاقتصاد الوطني خاصة في القطاع السياحي من خلال الاجابة على الإشكالية التالية:

- ما مدى مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تنمية القطاع السياحي في الجزائر؟

وينبثق من هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية تتمثل في :

_ ما هي أهم الإجراءات المتخذة لتشجيع المقاولاتية في الجزائ ؟

_ ما هي الإمكانيات السياحية التي تزخر بها الجزائر ؟

وكإجابة للإشكالية المطروحة قمنا بصياغة

• الفرضيات التالية :

- تساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل فعال في تنمية القطاع السياحي من خلال تقديم جملة من الخدمات.

- ليس هناك ارتباط واضح بين توجهات المقاولين أو المستثمرين ومتطلبات القطاع السياحي في الجزائر.

• أهداف الدراسة :

- معرفة أهم الإجراءات المتخذة لتشجيع المقاولاتية في الجزائر .

- تحديد معالم الإستراتيجية السياحية المنتهجة من قبل الجزائر .

- الوقوف عند أهم العراقيل التي تواجه النشاط المقاولاتي في القطاع السياحي.

• المنهج العلمي المتبع:

المنهج الوصفي و ذلك من خلال المسح الوصفي لمختلف المفاهيم و المصطلحات و الحقائق عن الظاهرة محل الدراسة والمنهج التحليلي و ذلك بالقيام بتحليل البيانات و المعلومات و الإحصاءات عن الظاهرة المدروسة.

و لدراسة هذا الموضوع قسمنا هذه الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور:

المحور الأول: إجراءات دعم المقاولاتية في الجزائر

المحور الثاني : واقع السياحة في الجزائر و أهم مقوماتها .

المحور الثالث : إستراتيجية الخوصصة السياحية في الجزائر.

1- إجراءات دعم المقاولاتية في الجزائر

تعتبر ثقافة التشجيع والتحفيز لروح المبادرة أو المقاولاتية القاعدة الأساسية لخلق المقاولين والمؤسسات في أي مجتمع .والجزائر بدورها عملت على ذلك حيث سعت إلى تشجيع المقاولاتية ودعم الشباب الراغبين في إنشاء مؤسساتهم أو أعمالهم الخاصة لما لهذه الأخيرة من أهمية كبيرة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء ، وتم ذلك من خلال تأطير قانوني وتشريعي يمنح مجموعة من التحفيزات والتسهيلات ،وكذا خلق مجموعة من الهيئات التي تسهر على تجسيد كل هذا مع دعم المقاولين والمستثمرين من خلال التوجيه والإرشاد وتقديم جملة من المزايا المالية،الضريبية وخدمات المرافقة.

أ_ الجانب التشريعي : يتمثل أساسا في :

1_ قانون الاستثمار: يحدد القانون 09-16 المؤرخ في 03-08-2016 الخاص بترقية الاستثمار المعدل والمتمم للقانون 01-03 المؤرخ في 20-08-2001 الإطار العام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات ،كما يندرج تحت هذا القانون العديد من المزايا والإعفاءات المقدمة للمستثمرين من مرحلة البدء في انجاز المشروع إلى غاية مرحلة الاستغلال .¹

2 _ القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : تم في 22-12-2016 المصادقة على القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعدل و المتمم لقانون 18-01 المؤرخ في 12 - 12-2001 حيث تضمن هذا القانون عدة إجراءات لدعم هذا الصنف من المؤسسات بغية إعطاء ديناميكية أكبر للاقتصاد. كما تضمن أيضا مراجعة لتعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المعتمد في قانون 2001 و مواعته مع الوضعية الراهنة سواء الوطنية أو الدولية ،حيث تعرف المادة 5 المؤسسة الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/ أو الخدمات تشغل من 01 إلى 250 شخصا و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 مليار دينار ،أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 1 مليار دينار، و كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25 % فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لاينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

أما فيما يتعلق بأهم تدابير المساعدة و الدعم لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نذكر :

_ الإجراءات المتعلقة بخلق هذا النوع من الشركات والبحث و التطوير، الابتكار، تطوير المناولة و كذا الدعم المالي لعمليات إنقاذ المؤسسات في حالة صعوبة.

تدابير المساعدة و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تهدف إلى ترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي التجاري، القانوني، الاقتصادي، المالي، المهني و التكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذا تشجيع كل مبادرات تسهيل حصول هذه الأخيرة على العقار.

_ تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الأدوات و الخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها و كذا تشجيع الجمعيات المهنية وبورصات المناولة و المجمعات.

_ استفادة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من مساعدات و دعم الدولة المنصوص عليها في هذا القانون حسب حجمها و كذا الأولويات المحددة حسب فروع النشاط و الأقاليم.

_ إنشاء وكالة وطنية تكلف بتنفيذ إستراتيجية الدولة في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، من خلال تنفيذ سياسة تطوير هذه الأخيرة في مجال الإنشاء والنمو و الديمومة، بما في ذلك تحسين النوعية و ترقية الابتكار و تدعيم المهارات و القدرات التسييرية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

- استفادة عمليات دعم و مساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنصوص عليها في هذا القانون من حساب التخصيص الخاص المسمى "الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دعم الاستثمار و ترقية التنافسية الصناعية".²

ب - الجانب المؤسسي

- 1- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار**: أنشئت هذه الوكالة بموجب أحكام المادة 06 من الامر 01-03 المؤرخ في 20-08-2001 وهي مؤسسة عمومية إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تتجلى وظيفتها في تسجيل الاستثمارات، تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات وانجاز المشاريع، دعم المستثمرين ومرافقتهم ومساعدتهم ترقية الفرص والإمكانيات الإقليمية، وكذا الإعلام و التحسيس في مواقع الأعمال.³
- 2- **الوكالة الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**: تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 165 06 في 03-05-2005 وهي هيئة عمومية ذات طابع إداري مهمتها تنفيذ الإستراتيجية القطاعية والبرنامج الوطني لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان متابعته، التتبع الديمغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الخلق والتوقف وتغيير الأنشطة مع جمع واستغلال ونشر المعلومات الخاصة بهته المؤسسات وكذا ترقية الخبرة والإرشاد لدى هذا النوع من المؤسسات⁴
- 3- **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**: أنشئت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي 69-269 المؤرخ في 08-09-1998 تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويتمثل الهدف من وراء إنشائها مساعدة الشباب البطالين على إنشاء مؤسساتهم المصغرة وتقدم هذه الوكالة مجموعة من الامتيازات أهمها: تمويل كل نشاطات

الإنتاج والخدمات باستثناء الخدمات التجارية البحتة مع مراعاة عامل المردودية في المشروع، تخفيض نسب فوائد قروض الاستثمارات المتعلقة بإحداث أو توسيع الأنشطة التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية للشباب ذوي المشاريع، تقديم امتيازات ضريبية وشبه ضريبية كالإعفاء على الرسم من القيمة المضافة للحصول على معدات التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنشاء المشروع، الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشئة للمؤسسات المصغرة، الإعفاء لمدة 03 سنوات بداية من انطلاق المشروع من الضريبة على أرباح الشركات إضافة إلى تقديم الوكالة لخدمات المرافقة بالنسبة للشباب المقاولين كخدمات الاستقبال، التوجيه و الإرشاد خلال مرحلة إنشاء وتوسيع المؤسسة وكذا المتابعة خلال مرحلة الاستغلال.⁵

4- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر : يعتبر القرض المصغر أداة فعالة في محاربة التهميش الاجتماعي الذي تعاني منه بعض فئات المجتمع خاصة تلك الفئات غير المؤهلة للاستفادة من القروض البنكية و ذلك نظرا لدوره المهم في تشجيع روح المقاولاتية وتدعيم المبادرة الفردية ، وعليه فقد تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22-01-2004 وتتجلى مهمتها إضافة إلى تقديم القروض للفئات بدون دخل أو ذوي الدخل الضعيف وغير المنتظم (شرط أن يكونوا ذوي مهارات لها علاقة بالنشاط المرتقب) ، في دعم ،نصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار انجاز أنشطتهم مع ضمان مراقبتها وتقديم المساعدة عند الحاجة، انجاز الدراسات التقنية والاقتصادية للمشروع التكوين في المجال المالي والتسييري، إضافة إلى إمكانية المشاركة في الصالونات والمعارض مما يزيد من فرص المقاولين في اكتساب الخبرة والاندماج في العديد من الشبكات.⁶

5_ الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة : أنشئ هذا الصندوق بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 94-11 المؤرخ في 26-05-1994، وكانت مهمته تقديم التعويضات للعمال المسرحين لأسباب اقتصادية ومساعدتهم لأجل الاندماج في الحياة المهنية إلا انه أسندت إليه مجموعة مهام أخرى من بينها تسهيل عملية إعادة الإدماج المهني للبطال في سوق الشغل من خلال إنشاء مراكز البحث عن الشغل ،وكذا دعم العمل الحر من خلال مرافقة المقاولين في إنشاء مؤسساتهم الخاصة، إضافة إلى مساعدة المؤسسات التي تكون في وضعيات حرجية من خلال تسهيل الحصول على القروض البنكية ومساعدتها على تبني وسائل حديثة في التسيير من خلال خدمات خبراء مختصين في شتى المجالات .⁷

المحور الثاني: واقع السياحة في الجزائر و أهم مقوماتها

تعتبر السياحة اليوم أحد أهم القطاعات الإقتصادية و التي لها دور كبير في تحقيق التنمية و تطوير الإقتصاد، و قد إزدادت أهميتها خصوصا بعد خلق و إستحداث وزارات للسياحة في معظم دول العالم و كذا إفتتاح جامعات و كليات و معاهد متخصصة بالسياحة و الفنادق و من هنا سنتطرق إلى الأهمية الإقتصادية للسياحة و كذا واقع السياحة في الجزائر و أهم البرامج و السياسات التي إنتهجتها الجزائر في هذا المجال.

1- **الأهمية الاقتصادية للسياحة:** تبرز السياحة في الدول المتطورة كعامل أساسي للتنمية الاقتصادية و لذلك نجد أن مثل هذه البلدان تهتم أكثر بالاستثمار في هذا القطاع كما حدث في إيطاليا و إسبانيا و اليونان و المكسيك⁸ و غيرها و منها :

أ- **تدفق رؤوس الأموال الأجنبية:** تلعب السياحة دورا مهما في جذب رؤوس الأموال و النقد الأجنبي من خلال أنواع التدفقات النقدية الأجنبية المحصل عليها سواءا من مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الإستثمارات الخاصة بقطاع السياحة أو الإيرادات السياحية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول و الإيرادات الأخرى للفنادق من قبل السائحين، إضافة إلى الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية و فروق تحويل العملة حيث يمثل دخل السياحة المصدر الأول للعملة الأجنبية لحوالي 38% من دول العالم⁹.

ب- **خلق مناصب شغل:** تلعب السياحة دورا مهما في خلق مناصب العمل بإعتبارها قطاع متعدد النشاطات و الفروع و لها علاقات مع باقي القطاعات الأخرى، الاقتصادية و الإجتماعية و الثقافية فهي تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في خلق مناصب الشغل بالمنطقة التي تنشأ فيها المرافق السياحية، لأنه مثلا بمجرد إنشاء فندق سياحي يسع ل 200 سرير و مطعم و مقهى ب 300 مكان يتم بدورها خلق 60 منصب عمل دائم داخل هذه المرافق بهدف القيام بتقديم الخدمات الفندقية و القيام بالصيانة و التسيير و الإدارة و كذا إتاحة فرص عمل غير مباشرة عن طريق إستعمال منتجات القطاع الأخرى كقطاعي النقل و الصناعة كما تلعب الحرف و الهوايات دورا هاما في السياحة حيث تجلب مداخل معتبرة عن طريق بيع التحف و الهدايا التذكارية التي يصنعها الحرفيون¹⁰.

ج- **تحسين ميزان المدفوعات:** وذلك من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في المشاريع السياحية وكذلك من خلال الاستخدامات الجيدة للموارد الطبيعية و ما ستحققه السياحة من موارد نتيجة ايجاد علاقات اقتصادية بينها وبين القطاعات الأخرى في الدولة ، متزامنا مع ما تحصل عليه الدولة من منافع اقتصادية حيث من الإيرادات المتحققة من العملات الصعبة الناجمة عن الطلب السياحي للسياحة الخارجية وكذلك الداخلية مما يساهم في زيادة الناتج القومي للدولة بشكل مباشر وغير مباشر وبالتالي المساهمة في عملية البناء الاقتصادي فضلا عما تحققه هذه الصناعة من انتعاش شرائح واسعة من المجتمع¹¹.

2- **واقع السياحة في الجزائر:** سنحاول هنا إبراز أهم مقومات الجذب السياحي و محدّداته.

أ- **أهم مقومات الجذب السياحي في الجزائر:** و تتمثل فيما يلي:

1- **الخصائص الطبيعية و الجغرافية:** تقع الجزائر في الشمال الإفريقي كما و تعد ثاني أكبر البلدان في القارة الإفريقية من حيث السكان و نميز في الجزائر منطقتين متميزتين و هما:

منطقة الشمال: و التي تضم المناطق التلية و المناطق السهلية التي تتمتع بالأراضي الخصبة و السهول التي تحوي على جبال (الونشريس، القبائل، تلمسان) و جبال الأطلس الصحراوي الذي يحتوي بدوره على

جبال(القصور،أولاد نايل)و يتصف المناخ الجزائري بالمتوسطي أساسا و آخر قاري و المناخ الشبه الحار في مناطق الهضاب العليا.

منطقة الجنوب:الطبيعة الصحراوية ثلاث صفات رئيسية و هي تتمثل في الهضاب الأرضية و تسمى بالحمامة و الدروع و الثانية تتركز في العروق و هي العرق الغربي الكبير و العرق الشرقي الكبير و عرق شاش و الثالثة طبيعة الهقار.¹²

2- الخصائص التاريخية: عرفت الجزائر حضارات مختلفة عبر العصور كالحضارة الفينيقية التي تعامل معها الأمازيغ سكان الجزائر آنذاك كما و قد خضعت الجزائر في القرن السابع ميلادي لحكم قرطاج ثم إحتلها الرومان سنة 42 قبل الميلاد و في عام 682 بدأ العصر الإسلامي،و بالرجوع إلى قائمة التراث العالمي المدرجة في لجنة التراث العالمي في اليونسكو ضمن مواقع التراث الدولية التي يمكن أن تكون هذه المواقع طبيعية كالغابات و سلاسل الجبال و قد تكون من صنع الإنسان كالبنيان و المدن مثل قلعة بني حماد،جميلة،واد ميزاب،تيمقاد،القصبة إلخ.¹³.

3- النقل و المواصلات:يعتبر النقل الشريان الحقيقي لقطاع السياحة،و الجزائر تتوفر حاليا على مجموعة من المنشآت يمكن إستغلالها لتطوير النشاط السياحي بداية من الشبكة الوطنية للنقل التي تبلغ 118306 ألف كلم تتوزع على:2230000 كلم طرق وطنية،26626 كلم طرق ولاتية،62100 كلم طرق بلدية أما بالنسبة للسكك الحديدية تتوفر الجزائر على 4200 كلم مزودة بحوالي 200 محطة موجودة خصوصا في الشمال الجزائري المطارات و الموانئ:تملك الجزائر 53 مطار منها 13 دولي و 08 مطارات وطنية و 14 مطار جهوي،19 مطار للإستعمال المحدود و 04 مطارات خاصة بالنشاط الطاقوي أما الموانئ فتبلغ 13 ميناء متعدد الخدمات و 17 ميناء للصيد البحري و موانئ صغيرة للترفيه السياحي و 02 للمحروقات(سكيدة ،أرزوي).¹⁴

ب- أهمية الإستثمار السياحي في الجزائر و محدداته:تسعى الجزائر إلى تطوير الإستثمار السياحي لما يحتله من أهمية كبيرة لتحقيق التنمية و تطوير الإقتصادو ذلك من خلال:¹⁵

- فرص الإستثمار متاحة في السياحة الجزائرية:إذ تعتبر نقائص العرض السياحي في الجزائر فرصا مهمة للإستثمار،خاصة في ظل الطلب السياحي المتزايد،حيث لا تزال بعض المناطق السياحية عذراء،فهي تفتقر لكثير من الإمكانيات السياحية كالفنادق و المطاعم ...

-مساهمة الإستثمار السياحي في تنويع موارد الإقتصاد الوطني،إذ يشكل القطاع السياحي بديلا حقيقيا لقطاع المحروقات في المستقبل القريب إذ تم ترقيته،حيث يساهم في توفير مداخيل بالعملية الصعبة من السياحة الخارجية و منه تقليل الإعتماد على قطاع المحروقات كقطاع رئيسي لتحقيق النمو الإقتصادي.

تتوفر السياحة الجزائرية على مزايا تنافسية غير مستغلة: تشهد الأسواق العالمية إرتفاع حدة المنافسة، مما يستدعي أن تخصص الدول في القطاعات التي تملك فيها مزايا تنافسية قوية، و الجزائر يمكن أن تملك حصة في الأسواق العالمية للسياحة من خلال تركيزها على جلب الإستثمارات السياحية خاصة الأجنبية منها.

و رغم أهمية هذا القطاع إلا أنه توجد محددات يمكن أن تحد من نموه و منها:

-التسهيلات و الحوافز: الإستثمارات السياحية شأنها شأن باقي الإستثمارات في القطاعات الأخرى، تتأثر بالتحفيزات و التسهيلات التي تمنحها الدولة، خاصة فيما يتعلق بجانب الإستقرار و المنظومة القانونية و التشريعية المرتبطة بالإستثمار.

التخطيط السياحي: و يعمل على رسم الإستراتيجية السياحية لفترة زمنية معينة، و بالتالي توفير الموارد السياحية لغرض تحقيق تنمية سياحية سريعة.

تقديم المساعدات الفنية: تعمل الدولة على توفير مجموعة من الوسائل الفنية بغية جلب الإستثمارات الخاصة بها، و تكمن هذه الوسائل الفنية في دراسات الجدوى الإقتصادية و الفنية، و تأهيل المتدربين في المجال السياحي.

3- برامج تنمية القطاع السياحي وفقا للمخطط التوجيهي للتنمية السياحية 2025:

يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (sd2025) الإطار الإستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر، و يعد هذا المخطط بمثابة الوثيقة التي تعلن الدولة من خلالها لجميع الفاعلين و جميع القطاعات و جميع المناطق عن مشروعها السياحي لأفاق 2025، و هو أداة تترجم إرادة الدولة في تنمية القدرات الطبيعية، الثقافية، و التاريخية للبلاد و وضعها في خدمة السياحة في الجزائر، و لتحقيق القفزة المطلوبة و جعل السياحة أولوية وطنية للدولة يجب النظر إليها على أنها لم تعد خيارا بل أصبحت ضرورة، لأنها تشكل موردا بديلا للمحروقات¹⁶ و من أهداف هذا المخطط:

1- الأهداف العامة و التي تتمثل في:

- توسيع الآثار المترتبة عن هذه السياسة إلى قطاعات أخرى (مثل الصناعة التقليدية، النقل، الخدمات، الصناعة، التشغيل....).

- تحسين التوازنات الكلية: التشغيل و النمو، الميزان التجاري و المالي و الإستثمار.

- التحسين الدائم لصورة الجزائر، بحيث يرمي البرنامج إلى إحداث تغيرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون إتجاه السوق الجزائرية.¹⁷

2- الأهداف المادية للمرحلة 2008-2015: و يمكن تلخيص الأهداف المادية لهذه المرحلة في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: خطة الأعمال السياحية لآفاق 2015

السنة	2007	2015
عدد السواح	1.7 مليون	2.5 مليون
عدد الأسرة	84.869 يعاد تأهيلها	7600 سرير فخم
المساهمة في الناتج المحلي الخام	1.7%	3%

الإيرادات (مليون دولار)	250	1500 إلى 2000
مناصب الشغل المباشرة و غير المباشرة	200.000	400.000

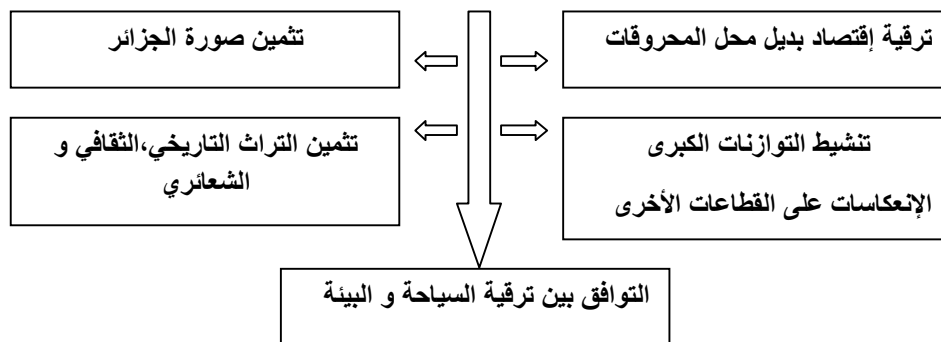
المصدر: لحسين عبد القادر، إستراتيجية التنمية المستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025 مرجع سبق ذكره ص180.

من خلال الجدول نلاحظ تطور كبير في عدد السواح مع نهاية الفترة كان في حدود 1.47 ضعف ما هو محقق في 2007 وبالنسبة لعدد الأسرة فقد حدد مستوى التطور ب 1.8 أما مساهمة القطاع في الناتج المحلي الخام فكانت بمعدل تطور قدر ب 1.3 مرة مع نهاية 2015 و قد قدرت الزيادة في الإيرادات السياحية بما يقارب 7 إلى 9مرات أضعاف مقارنة ب 2007.

3- المشاريع ذات الأولوية لتنمية القطاع السياحي: تتجسد أهم المشاريع ذات الأولوية في إطار المخطط التوجيهي للتنمية السياحية في:

- فنادق السلسلة: عدد الأسرة من كل الأنواع يقدر ب 29286 سريرا.
 - عشرون قرية سياحية متميزة و أراضي جديدة مبرمجة مخصصة للتوسع السياحي.
 - إطلاق 80 مشروعا سياحيا في ستة أقطاب سياحية بإمّياز.¹⁸
- و الشكل التالي يبين الأهداف الخمسة ل SDAT 2025:

الشكل رقم 01: الأهداف الخمسة ل SDAT 2025



المصدر: عوينات عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص288.

و من أهم مخططات إنعاش السوق السياحية في الجزائر:

- 1- مخطط وجهة الجزائر:** يتعلق الأمر ببناء صورة سهلة القراءة لوجهة الجزائر فترقية صورة الجزائر مسألة أساسية لتصبح وجهة سياحية تنافسية من خلال إستراتيجية التسويق السياحي لإعطاء صورة جيدة للجزائر، و من أجل ذلك يجب إبتكار علامة و تسجيل المنتج الجزائري مزودا بشعار LOGO و لنجاح مخطط تسويق وجهة الجزائر يجب الإرتكاز على بعض القواعد الأساسية:
- ثقافة ذهنية: إختيار وضعية هجومية مستمرة لغزو الأسواق لعدة سنوات، إعداد الصورة و إعداد السوق من أجل الإتصال و البيع.

- الأدوات: اللجوء إلى التنشيط بالإعلام المتعدد، أفلام، أقراص، صفحات، إنترنت

- شراكة فعالة على المستوى المحلي و الدولي.¹⁹

2- مخطط الأقطاب السياحية للإمتياز: القطب السياحي هو تركيبة من العرض السياحي للإمتياز في رقعة جغرافية معينة مزودة بتجهيزات الإقامة، التسلية، الأنشطة السياحية بالتعاون مع مشاريع التنمية المحلية و يستجيب لطلب السوق و يتمتع بالإستقلالية، و متعدد الأقطاب، يدمج المنطق الإجتماعي و قد حدد المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة في هذا الإطار خمسة أقطاب سياحية هي:

- القطب السياحي للإمتياز شمال شرق: و يضم كل من غابة، الطارف، قالمة، تبسة و سوق أهراس والقطب السياحي للإمتياز شمال وسط: الجزائر، تيبازة، بومرداس، البليدة، بجاية، تيزي وزو .

- القطب السياحي للإمتياز شمال غرب: وهران، عين تموشنت، معسكر، تلمسان، سيدي بلعباس .

- القطب السياحي جنوب غرب: توات، طرق القصور، تيميمون، بشار و القطب السياحي للإمتياز الجنوب الكبير: الطاسيلي، إليزي، أدرار.²⁰

3- مخطط نوعية السياحة PQT: و يرمي هذا المخطط إلى تطوير نوعية العرض السياحي الوطني فهو يرتكز على التكوين و التعليم و يدرج تكنولوجيات الإعلام و الإتصال في تناسق مع تطور المنتج السياحي في العالم كما و يهدف إلى:

- إطلاق مخطط لنوعية السياحة PQT مع الرغبة في الإنضمام لماركات موحدة "النوعية السياحية" و هي حصيلة كل مسعى نوعي .

- تحسين نوعية العرض السياحي و تشجيع ترقيته في الجزائر و في الخارج و بعث ديناميكية تقويم و ترقية الوجهة السياحية للجزائر.²¹

4- مخطط الشراكة العمومية الخاصة: و هنا نتحدث عن التعاون ما بين القطاع العمومي و الخاص فإذا كانت الدولة تمارس دورا ضروريا في المجال السياحي، خاصة في تهيئة الإقليم و حماية المناظر العامة، ووضع المنشآت القاعدية كالمطارات و الطرق في خدمة السياحة، كما أنها تسهر على النظام العام و حفظ الأمن و تدبير المتاحف و الصروح التاريخية فإن القطاع الخاص يضمن أساسيات الإستثمار و الإستغلال السياحي و يثمن و يسرق الأملاك و الخدمات التي تضعها الدولة تحت تصرفه و من هنا فإن مخطط الشراكة العمومية الخاصة يهدف إلى مواجهة المنافسة الأجنبية و تحقيق منتج سياحي و جعل الواجهة الجزائرية أكثر جاذبية و تنافسية.

5- مخطط تمويل السياحة: أخذنا بعين الإعتبار خصوصية قطاع السياحة لكونها صناعة ثقيلة تتطلب إستثمارات ضخمة من جهة و كونها ذات عوائد بطيئة من جهة أخرى، فإن المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة جاء لمعالجة هذه المعادلة الصعبة، من خلال دعم و مرافقة الشريك المرقى أو المطور.²²

المحور الثالث: إستراتيجية الخوصصة السياحية في الجزائر

سعت الجزائر إلى تشجيع المستثمرين و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القطاع السياحي من خلال إعطائهم بعض التسهيلات و المميزات و ذلك من خلال وضع إستراتيجية خوصصة الوحدات السياحية و الفندقية و تشجيعا للإستثمار الخاص.

أ- تعريف الخوصصة: ظهرت الخوصصة privatization لأول مرة في المعاجم الغربية عام 1983 و هي كلمة تعني تحويل الأعمال و المشاريع الحكومية إلى الملكية الخاصة.

أما مفهومها في القانون الجزائري: إن عملية الخوصصة في الجزائر لم تكن حديثة العهد فقد ظهرت في عدة أشكال و مست قطاعات عديدة قبل أن تصل إلى المؤسسة العمومية و يمكن القول أنها ظهرت لأول مرة في بداية الثمانينات مع صدور القانون 84/81 المتعلق بالتنازل عن الأملاك العمومية للخواص بأسعار رمزية.

إذا الخوصصة هي كل معاملة تجارية تؤدي إلى تحويل ملكية كل الأصول المادية أو المعنوية في مؤسسة عمومية سواء جزء أو كل رأسمالها لصالح أشخاص طبيعيين أو معنويين خاضعين للقانون الخاص.²³

ب- أسباب تبني الجزائر لخيار الخوصصة السياحية:

-العجز الذي سجلته المؤسسات السياحية، حيث في سنة 1992 سجل عجز مالي لـ 13 مؤسسة من بين 17 مؤسسة عمومية إقتصادية للتسيير الفندقي السياحي.

- ضعف القطاع السياحي و عجزه على عكس صورة الجزائر السياحية.

- ضعف المستوى التكويني لمستخدمي القطاع السياحي و كذا غياب الثقافة و الصيانة و المتابعة في المرافق السياحية.²⁴

ج- مراحل عملية الخوصصة: تمر الخوصصة بثلاث مراحل هي:

1- مرحلة التحضير و التقييم: أي القيام بدراسة عميقة على كل مؤسسة قابلة للخوصصة، و تقييمها بدراسة الدخل و التكلفة و تقدم النتائج على شكل تقرير كتابي حتى تتخذ القرارات .

2- مرحلة إتخاذ القرارات: يتم عرض التقرير التقييمي على الهيآت المكلفة بالخوصصة بالنسبة لكل صفقة لإتخاذ القرارات الخاصة بشأنها.

3- مرحلة التنفيذ تهدف هذه المرحلة إلى تكملة عملية الخوصصة بالتحقيق النهائي لنقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص و يعتبر قطاع السياحة من القطاعات التي تخلت الدولة عنه كلياً لصالح الخواص و لكن يكون الإنسحاب بشكل منظم.²⁵

و قد مرت خوصصة القطاع السياحي في الجزائر بمرحلتين هما:²⁶

-عرض المشاريع الفندقية التي هي في طور الانجاز أو الانتهاء منها : مست هذه العملية 05 فنادق هي: الفندق الدولي لمطار الجزائر ، فندق اللوس بالوادي ، فندق بجاية ، فندق المسيلة ، وفندق شاطوناف بوهران إلا أن هذه العملية لم تسفر عن بيع أي فندق من هذه الفنادق ، رغم تقديم بعض العروض لشرائها ، حيث حظي

فندق شاطوناف بوهان بطلب لأجل شراءه من أحد المستثمرين الخواص بمبلغ 20 مليار دينار ، إضافة إلى 500 مليون كإيجار للأرض سنويا إلا أن هذه العملية لم تتم نظرا لعدم توفر المشتري على المبالغ اللازمة .

- وقد تم تقديم عرض إضافي لمجموعة من المؤسسات الفندقية ، حيث تم تصنيفها إلى ثلاث أصناف (جيدة صنف أ، متوسطة صنف ب ، دون متوسطة صنف ج) نظرا لعدم تمتعها بنفس الوضعية ، سواء الوضعية المالية أو المادية وحتى التجارية ، وقد تم هذا التصنيف وفق المعايير التالية الموقع ، المردودية ، حالة تجهيزات المؤسسة و الإنجازات السابقة.

و من أهم تجارب خوصصة السياحة في الجزائر:

تجربة مجمع أكور l'experience de groupe accor: هو مجمع له شهرة عالمية بدأ التعامل مع الجزائر من خلال إبرام عقدين هما:

- عقد التسيير مع مؤسسة التسيير السياحي للوسط(فندق سوفيتال)سنة1992.

- عقد التسيير مع مؤسسة التسيير السياحي للوسط(فندق مطار الجزائر مركير)hotele mercure سنة 2000 و قد تم الحفاظ على إستمرار العقدين إلى وقتنا الراهن.

- تجربة مجمع فلامينكو l'experience de groupe flamenco و هو مجمع إسباني يعمل في إطار النشاط السياحي و الفندقي،حيث قام بإبرام عقدين من عقود التسيير:

-عقد مع فندق الرياض(مؤسسة التسيير السياحي سيدي فرج)

- عقد مع فندق الزيانين(مؤسسة التسيير السياحي تلمسان).

إلا أن هذا المجمع فشل في الإستمرار نظرا لغياب الخبرة لديه و ضعف إتصالاته الدولية و شبكاته الترويجية للسياحة على المستوى العالمي.²⁷

الاستثمارات الوطنية و الأجنبية في قطاع السياحة

قدمت وزارة السياحة جملة من المعطيات مفادها أن الجزائر تحصي حوالي 746 مشروع سياحي وطني بتكلفة 240 مليار دينار وينتظر أن تعطي طاقة استيعابية ب84643 سرير ومن شأنها خلق 40 ألف منصب شغل علما أن تكلفة السرير في الجزائر تتراوح بين 200 ألف دينار و 600 ألف دينار على أقصى تقدير. كما ذكرت الوزارة أن الجزائر بها 377 استثمار سياحي وطني في طور الانجاز لتدعيم الحظيرة الوطنية بحوالي 50 ألف سرير إضافي ،مع تسجيل عدم انطلاق 143 مشروع بسبب تعقيدات بيروقراطية على المستوى المحلي مع السلطات الولائية، و129 مشروعا متوقفا لدواعي تتعلق بعجز أصحابها في الحصول على التمويل الكافي لإتمامها ،وفي هذا الإطار أعدت الوزارة قائمة بهذه المشاريع وطلبت من البنوك تقديم التسهيلات الضرورية لدراسة كل ملف حالة بحالة .

أما فيما يخص الاستثمارات الأجنبية في قطاع السياحة في الجزائر فان قيمتها بلغت 59 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 750مليار دولار في انتظار إتمام 03 مشاريع مهمة هي فندق " ترست" الذي سيعتبر 1600

سرير وحوالي 150 ألف منصب عمل، ومشروع جزائري سعودي بولاية سكيكدة ب 2500 سرير و 1200 منصب عمل، إضافة إلى مشروع "إيميرال" بطاقة 2000 سرير و 1500 منصب عمل مباشر.²⁸

الخاتمة: من خلال ما سبق يمكن القول أن المقاولاتية تعتبر حجر الأساس لبناء أي إقتصاد من خلال ما تضمنه من دعم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الطاقات الشبابية و كذا من خلال التصدي للمشاكل الإقتصادية كالبطالة و الفقر هذا من جهة و من جهة أخرى الزيادة في الإنتاجية و التوسع الإقتصادي، و الجزائر كغيرها من البلدان سعت لتبني هذا المفهوم في العديد من القطاعات كقطاع السياحة الذي يعتبر من القطاعات المهمة التي يمكن أن تحقق للدولة عدة مزايا كالرفع من مستوى الدخل للأفراد و بالتالي زيادة الرفاهية الإقتصادية و الإجتماعية و كذا خلق مناصب للعمل و زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، فالسياحة تعتبر كطاقة بديلة لقطاع المحروقات يمكن أن تعتمد عليها الجزائر مستقبلا.

و قد وضعت الجزائر العديد من البرامج و المخططات لتنمية القطاع السياحي كبرنامج التوجيهي للتنمية السياحية والذي 2025 تسعى من خلاله إلى منح تسهيلات و مميزات إلى كل المقاولين في مجال السياحة و كذا تنظيم و إصلاح هذا القطاع، وقد خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج من أهمها:

- إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لها دور كبير في بناء الإقتصاد الوطني حيث تظهر أهميتها في إستغلال و الإستفادة من الطاقات والخبرات الشبابية كما و تعتبر هذه المؤسسات كحاضنات لقضايا الإبداع و الابتكار.

- إن تشجيع و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ينعكس بدوره على المؤسسات الكبيرة فإهتمام الدولة بتلك المؤسسات يضمن تحقيق النمو على المستوى الكلي و الجزئي.

- إن تشجيع الدولة للمقاولين في القطاع السياحي يضمن لها تحقيق عوائد كبيرة فهي بذلك تساهم في رفع روح المبادرة بين الأفراد و خلق أنشطة سلعية كالصناعات التقليدية، و خدمة كالفنادق و التي تضمن وفود لسياح إلى داخل البلاد.

- إن توجه المقاولين الجزائريين للقطاع السياحي ضعيف جدا حيث نجد أن هذا نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في هذا المجال لم يبلغ إلى حد الآن المستوى المطلوب.

و من أهم التوصيات التي يمكن تقديمها

- يجب على الدولة الجزائرية الإهتمام أكثر بالمشاريع المقاولاتية في القطاع السياحي من خلال منح مزايا و محفزات للمستثمرين و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في هذا المجال.

- يعتبر مشكل البيروقراطية من المشاكل الرئيسية التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لذا على الدولة العمل على وضع قوانين و إجراءات للحد من هذه الظاهرة و التعامل بشفافية.

قائمة المراجع:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 46، 2016-08-03.

- الجودي محمد علي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، رسالة دكتوراه، جامعة بسكرة 2015.
- بوفاس الشريف، بن خديجة منصف، ترقية تسويق المنتج السياحي في الجزائر الواقع والتحديات، الملتقى الوطني الأول حول المقاولاتية وتفعيل التسويق السياحي في الجزائر، جامعة قالمة، 23-24 أفريل 2014.
- شريف شكيب أنور، بوزيان عثمان، الخصوصية في الجزائر دراسة و تقييم، مقال منشور على موقع www.elbassair.net.
- محمد زرقون، إنعكاسات إستراتيجية الخصوصية على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، مقال منشور بمجلة الباحث العدد 07، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2009-2010.
- مشروع قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إجراءات جديدة أكثر توافقا للشركات، مقال منشور يوم 12-09-2016 على الموقع: www.aps.dz
- هدير عبد القادر، واقع السياحة في الجزائر و أفاق تطورها، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود مالية و بنوك، جامعة الجزائر، 2005-2006.
- يحيى السعيد، سليم العمرابي، مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية، حالة الجزائر، مقال منشور بمجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد السادس و الثلاثون، 2013.
- <http://www.andpme.org.dz> . www.ansej.org.dz
- بوفاس الشريف، بن خديجة منصف، مداخلة بعنوان ترقية تسويق المنتج السياحي في الجزائر، الواقع و التحديات ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول المقاولاتية و تفعيل التسويق السياحي في الجزائر يومي 22-23 أفريل جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2014.
- حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الإقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص إقتصاد دولي و تنمية مستدامة، جامعة فرحات عباس بسطيف، 2011-2012.
- رؤوف محمد علي الأنصاري، أثر السياحة على الإقتصاد الوطني و الجانب الإنساني، مقال منشور على موقع www.annabaa.org/arabic بتاريخ 2015/07/07.
- رؤوف محمد علي الأنصاري، السياحة و دورها في التنمية الاقتصادية و الإجتماعية، مقال منشور بمجلة سطور الإلكترونية على الموقع www.sutur.com
- عميش سميرة، مداخلة بعنوان أثر التنمية السياحية على مواجهة ظاهرة البطالة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة المسيلة، يومي 15 و 16 نوفمبر، 2011.
- لحسين عبد القادر، إستراتيجية التنمية المستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2025، مقال منشور بمجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.
- نصر حميدان، النشاط السياحي في الجزائر وأثره على النمو الإقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2014-2015.

قائمة الهوامش

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، 03-08-2016 ص 18.

² - مشروع قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إجراءات جديدة أكثر توافقا للشركات، مقال منشور يوم 12-09-2016 على الموقع: www.aps.dz

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سابق ص 22.

